

## الشروع في هيكلية السلطة السودانية يختبر إرادة السلام

هَمّ سياسي ثقيل أمام الحكومة الانتقالية والجهة الثورية في طريق تنزيل اتفاق جوبا على الأرض



## صرخة أخيرة لإعادة توجيه البوصلة الوطنية

وبيدل رئيس الحكومة الانتقالية عبدالله حمدوك جهوداً مضنية في تثبيت أركان سلطة مدنية للمستقبل، مستخدماً على درجة مرتفعة من التكاتف الإقليمي والدولي لنزع فتيل التوترات والمضي قدماً في بناء دولة تقوم على مبادئ المساواة والاستقرار.

## التحلي بإرادة قوية مهم في ظل بنود فضفاضة في وثيقة السلام وتباين في الأولويات وتمترس قوى خلف حسابات قديمة

ويعول حمدوك على الدور السياسي، الذي ستقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم قريباً، والتي تعد بمثابة رقيب على القوى الرافضة للالتزام بوثيقة جوبا، أو تلك التي تسعى للالتفاف عليها بأي صورة، ويمكن أن تستخدم سلطاتها لكبح جماح من تسول لهم أنفسهم العبث أمنياً بمصير السودان. ولذلك فإن تخطي إشكاليات الشروع في إعادة هيكلية السلطة في السودان هو الذي يختبر إرادة السلام.

بها، فكما يُعد الهدوء والأمن والاستقرار مطلباً مهماً للقوى عديدة، هي أيضاً تمثل خطراً على قوى أخرى تريد أن لا يبارح هذا البلد خندقه القائم، وتحاول اختطاف الحكم بما يخدم أهدافها الإقليمية.

ولعل إشارة الحكومة السودانية مؤخراً إلى وجود أبعاد استخباراتية خارجية تعبت في شقوق البلاد وتغذي صراعاته، كفيلا بالتعرف على مدى الخطورة التي يمثلها الاستقرار لجهات لم تسبها الحكومة.

وإذا أضيفت إلى حالة تريبس من جانب فلول البشير، تعرف القوى الوطنية إلى أي درجة تعيش البلاد على فوهة أزمات مزمنة، كلما جرى إطفاء إحداهما في الغرب اندلعت أخرى في الشرق والجنوب، أو العكس.

ومع ذلك لدى الحكومة الانتقالية ثقة في تجاوز كل هذه العقبات، لأن الشعب سئم الفوضى والابتزاز والتآجيرة بمعاناته، وعرف طريق التغيير من خلال الشارع، واستطاع أن يعدل الدفة في حالات كثيرة.

كما لا تزال لدى الطبقة الشعبية القدرة على إصلاح المسار، مهما تبدلت الأعياب الدوائر المشاركة في السلطة أو القربى منها، فالطريق أصبح مفتوحاً للحصول على تغيير حقيقي لا يقبل الفصل أو المساومة.

مرحلة التنفيذ تستلزم مروحة سياسية واسعة، في ظل نصوص فضفاضة في وثيقة السلام، وتباين في الأولويات، وتمترس بعض القوى خلف حسابات قديمة.

ويمكن أن تبني القوى السودانية بلداً حضارياً يقوم على المواطنة والمساواة والعدل والكرامة، ويمكن العودة إلى مرحلة الصروب الأهلية والمعارك والصدامات بشك أكثر ضراوة لأخذ العبرة منها، لأن البيئة مهيأة، فهناك مؤمنون بجذوى وأهمية السلام وإجراء عملية جراحية مع ماضٍ أليم، وهناك متشبثون بالحرب ولم يعرفوا غيرها على مدى عقود.

ويتوقف كل طريق على تطبيق بنود السلام جيداً، والمرونة في تفسير النصوص المتبسة، وتغليب مصالح الوطن على الطوائف والأفراد والحركات المسلحة، واستيعاب الدروس التي قدمتها تجارب دول أخرى، فالوزاريك الذي يتشكل منه السودان لا يتحمل المزيد من الفوران، وتربص قوى خارجية تخشى عواقب الاستقرار يمكن أن يقود إلى توسيع نطاق الأزمات.

ويبقى الحل في تضيق الفجوات السياسية، لأن احتدام الخلافات من داخل بوتقة السلام أصعب وقد يؤدي إلى انفجار في قمة السلطة، ما يمثل خطورة كبيرة على القواعد، ويمنح فرصة للعبث

وبذلك تداعيات التغييرات في الأجسام السياسية على قرارات السلطة الانتقالية، خاصة أن ثمة إرهابات تطالب بإجراء انتخابات عامة منعا للدخول في نفق جديد لتوزيع المناصب.

ومع توقيع اتفاق السلام تحول الفرغ إلى هَمّ سياسي ثقيل، لأن هذه المرحلة تضع جميع القوى أمام تحدياتها الوطنية، فالصفقات التي عقدت،

والمساومات التي جرت، والمناورات التي شهد المراقبون الكثير من تفاصيلها في جوبا أو غيرها، من الواجب أن تتراجع بعد التفاهم حول الرؤى الأساسية في مسألة تقاسم السلطة والثروة.

وانتقل جزء كبير من الزخم السياسي إلى الخرطوم بعد أن كانت جوبا رمانة الميزان في الكثير من التوازنات على مدار السنوات الماضية، ومن قبل سقوط البشير، وازدادت أهميتها مع اصطلاح دولة جنوب السودان بدور رئيسي في الوساطة بين القوى السودانية، ونجاحها في قطع شوط طويل في هذا المجال.

## زخم سياسي

بدأت تتواتر قوافل قيادات فصائل مسلحة وتنظيمات سياسية على الخرطوم خلال الأيام الماضية، استعداداً لإنزال اتفاق جوبا على الأرض، الأمر الذي يتطلب التحلي بإرادة قوية، لأن

تدخل القوى السياسية في السودان بعد أن انفضت من مفاوضات مضية تهدف إلى تحقيق الاستقرار بعد الإطاحة بحكم عمر البشير، في مرحلة مهمة ألا وهي تنفيذ بنود اتفاق السلام على الأرض، رغم وجود بعض العراقيل، التي ربما تقف حائلاً دون بلوغ الأهداف المرجوة في مسار اقتسام السلطة والثروة وبناء مؤسسات الدولة وصولاً إلى كيفية حل الأزمة الاقتصادية الخائفة.



محمد أبو الفضل كاتب مصري

القاهرة - تنتظر جهات عديدة تصرفات القوى السودانية مع إرث كبير من المشكلات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، ونداءات واسعة أخرى في جملة من القضايا الشائكة بعد أن انطلق قطار السلام بتوقيع اتفاق جوبا.

وستعد طريقة تعامل الأطراف السياسية مع كل تلك التحديات ملامح النجاح لعبور البلاد إلى بر الأمان، أو الفشل والعودة إلى مربع الصفر، فالنظرة العامة للامر تجعل من الخيارين متساويين، وتضع على عاتق القوى المختلفة، في الحكم والمعارضة، مسؤولية يجب التعامل معها بصورة صحيحة.

## فنون السلام

خبرت القيادات التي خاضت صراعات طويلة مع الحكومة المركزية في أقاليم الهامش فنون الحرب، لكنها لم تختبر فنون السلام، لأن كل محاولات الوصول إلى الأخيرة خابت في الماضي، وبدت الخبرات المتراكمة منسوبة على الأولى، وهي أزمة يمكن أن ترخي بظلالها على مدى الانسجام بين مكونات الطبقة الحاكمة.

وهبت نسائم سياسية لينة، الخميس الماضي، مع الإعلان عن قرب إطلاق قطار المفاوضات مع الحركة الشعبية، جناح عبدالعزيم الحلو، وعدم استبعاد فتح خطوط اتصال مع حركة جيش تحرير السودان، بقيادة عبدالواحد نور، وهما أبرز حركتين خارج أطر الجبهة الثورية، وظل شيخ مناوشات كلاهما يهدد من قريب العملية التفاوضية.

وقد لا يحتاج التفاهم مع الأولى وقتاً طويلاً، لأنه جرى التوافق على عدد كبير من المضمات الخلافية خلال لقاءات جمعت فريقى السلطة والحركة، بينما تظل العقبة في الثانية التي وضعت شروطاً قاسية لانخراط في مفاوضات خاصة، ربما لتعظيم مكاسبها، أو انتظاراً لتحقيق بعض مطالبها في السلطة والثروة.

ويتداول سودانيون مجموعة حرجة من الأسئلة حول مصير السودان الجديد، وإشكاليات المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، والشروع في تعديل الوثيقة الدستورية، وتقاسم السلطة في مجلس السيادة والحكومة والولايات، وهل يتم الانتظار لحين توقيع اتفاق سلام مماثل مع حركتي الحلو ونور؟

وبعد ظهور مناوشات بين حزب الأمة القومي والجبهة الثورية حول تشكيل المجلس التشريعي، بدأ تساؤل يدور حول هل يسبق ذلك تعديل الوثيقة أم العكس،

## تحديات كثيرة

- إشكاليات المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية
- البدء في تعديل الوثيقة الدستورية
- تقاسم السلطة في مجلس السيادة والحكومة والولايات
- بناء مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية
- الخروج من الأزمة الاقتصادية
- كيفية توزيع الثروة

ويمثل توقيع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية أول ثمرة حقيقية جنتها البلاد منذ تشكيل السلطة الانتقالية، عقب فترة من التجاذبات، تغلبت فيها الخرطوم على الكثير من العراقيل، التي وضعت من قبل قوى مشاركة في السلطة ومن خارجها.

وإذا كانت خطوة الوصول إلى اتفاق استغرقت نحو عام، فكم من الوقت يحتاج السودان لإعادة توزيع السلطة والثروة، واستكمال بناء الهياكل السياسية والعسكرية، وتثبيت الأركان الرئيسية للدولة، والخروج من الأزمات الاقتصادية المتراكمة؟

## هل تبرر غاية أمازون وسيلتها في التجسس على الأوروبيين

الموظفون جزءاً من برنامج الاستخبارات العالمية التابع لعملية الأمن العالمي في أمازون.

وتأتي المخاوف الأوروبية في أعقاب خطاب أرسله قادة النقابات إلى الاتحاد الأوروبي الأربعاء يطالبونه فيه بالنظر في ما إذا كانت مراقبة أمازون المزعومة للنقابات قد انتهكت قوانين العمل والبيانات والخصوصية الأوروبية.

ولفتت النقابات الانتباه في رسالتها إلى تقرير لأحد المشرعين الأوروبيين يفيد بأن أمازون كانت تراقب مجموعات فيسبوك الخاصة بسائقي توصيل فيليكس. كما أن شركة هول فودز المملوكة لشركة أمازون كانت تستخدم بـ"هدوء" أداة حرارية لتتبع متاجرها التي من المرجح أن تنضم إلى النقابات.

ونشر موقع "بزنس إنسايدر" مذكرة سرية مسربة من أمازون في فبراير الماضي، والتي تظهر أن الشركة تستثمر في برمجيات لتجميع وتحليل البيانات المتعلقة بـ"التحديات" المختلفة للشركة، بما في ذلك التنظيم النقابي.

ويثير سلوك أمازون "المثير للاشمعزاز" حفيظة كريستي هوفمان، الأمينة العامة للاتحاد الدولي للشبيكات النقابية، التي قالت في وقت سابق إنه لا يتم التحقق من حق عمال أمازون في التمثيل النقابي وحقوقهم في حماية البيانات.

الناس مجرد الافتراض بأن فيسبوك تكذب في إنكارها، ولكن إعلانات الوظائف التي سحبتها أمازون تظهر حقيقة أن المحليين المفترضين سيكلفون بجمع المعلومات الاستخباراتية عن موضوعات حساسة وشديدة السرية، ومن ذلك، تهديدات تنظيم العمل ضد الشركة والتمويل والأنشطة المرتبطة بحملاتها الداخلية والخارجية ضد أمازون.

## أمازون لديها سوابق في التجسس على سائقي خدمة فيليكس وتتبع موظفي متاجرها التي تنوي الانضمام إلى النقابات بأداة حرارية

وبالإضافة إلى ذلك العمل سيقوم المحللون بإحاطات بشأن "المواقف الديناميكية"، ويشمل ذلك الاحتجاجات والأزمات الجيوسياسية، وغيرها من الموضوعات الحساسة للموارد البشرية وعلاقات الموظفين.

وكان يفترض أن يعمل أصحاب الوظائف، التي كانت تستهدف المرشحين من ذوي الخبرة، في تطبيق القانون أو الخبرة العسكرية من مقر أمازون في مدينة فينيكس بولاية أريزونا، وسيكون

قمع العمل الجماعي وتنظيم النقابات العمالية.

ويؤكد المطلعون عن كتب على هذه المسألة أنه إذا تم تعيين المحليين الجدد فسيفكفون بجمع المعلومات عن أي تهديدات داخلية وخارجية لأمازون وإبلاغ البيانات إلى القادة عبر المؤسسة.

وتقدم أمازون في مقدمة الشركات التي تقدم رواتب كبيرة للمحليين الشباب ممن تستخدمهم للحفاظ على موقعها كواحدة من أكبر الشركات العالمية حجماً وسعة في ممارسة الأعمال، وهي مثل فيسبوك تقريبا، التي لطالما أنكرت تهما تتعلق بالتنصت على مستخدميها لاستهدافهم بالإعلانات.

ولم تساعد فيسبوك نفسها منذ سنوات، فليديها تاريخ طويل من تجاوز حدود ما هو مقبول من أجل زيادة مداخيل الإعلانات، انطلاقاً من توصيف "المجول الإثنية" للمستخدمين وهو أمر مختلف تماماً عن التوصيف العنصري، مثلما تقول الشركة إلى دمج بيانات المستخدم المتأنية من واتساب مع خدمتها الأساسية.

وبحسب هذا التاريخ، ليس من قبيل القفزة العملاقة بالنسبة إلى الكثير من

العمال ضد الشركة" وجمع المواد لاتخاذ إجراءات قانونية محتملة ضد المجموعات العمالية التي تحجج على الشركة بعد أن قامت أمازون بإزالة القوائم، وقالت في بيان "لم يكن منشور الوظيفة وصفاً دقيقاً للسور لقد كان خطأ، ومنذ ذلك الحين، تم تصحيحه". وفي كل من فرنسا وإسبانيا

دفعت النقابات عمال أمازون إلى إضراب، ففي فرنسا أجبرت النقابات مستودعات الشركة الأميركية على الإغلاق لمدة شهر واحد بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة المتعلقة بوباء فيروس كورونا.

وقال المشرعون الأوروبيون في رسالتهم إنهم قلقون بشأن إمكانية تأثير النقابات العمالية الأوروبية وكذلك المهنيين المنتخبين المحليين أو الوطنيين أو الأوروبيين

بهذا النهج تجاه مراقبة التهديدات التي تهدف إلى

استخبارات" يتمتعون بمهارات مثالية في اللغتين الفرنسية والإسبانية. ووفقاً لمنشورات الوظائف، تضمنت الوظائف مراقبة التهديدات المختلفة التي تنصورها أمازون، ويشمل ذلك النقابات العمالية، والقادة السياسيين المعادين. وبدت الأدوار

موجهة نحو خرق الاتحاد. وقالت القوائم إن المتقدمين سيركزون على "تهديدات تنظيم

وتراهن كبريات الشركات الأميركية، مثل أمازون، على استخدام خليط من التقنيات المتقدمة والإنفاق على البحوث والعقول الغذة للوصول إلى خليط نكي يستطيع أن يستخلص الاستنتاجات اللازمة من كميات هائلة من المعطيات والمعلومات للمنافسة في عالم الأعمال، محلياً وعالمياً.

وكشف موقع بزنس إنسايدر في تقرير أن مشرعين في الاتحاد الأوروبي، تقدمهم ليلي شابيبي السياسية الفرنسية من حزب "فرنسا متحررة"، بعثوا برسالة لرئيس شركة أمازون جيف بيزوس يسأله فيها عن كون شركته توظف عملاء استخبارات لتجسس على السياسيين والنقابيين والموظفين.

وتوقفت إصدار الرسالة الأربعاء الماضي، جاء بعد أن حذفت أمازون وظفتين من وظائف "محلي

